

## وزارة الخارجية

### قرار

#### نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ الصادر في ١٩٨٦/٨/٢٨ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة مشروع تجديد وتحديث محطة الطاقة الهيدروكهربائية بالسد العالي بأسوان بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة في ١٩٨٦/٣/٣١ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب في ١٩٨٦/١٢/١

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤ ؛

### قرار :

( مادة وحيدة )

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية منحة مشروع تجديد وتحديث محطة الطاقة الهيدروكهربائية بالسد العالي بأسوان بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في ١٩٨٦/٣/٣١

ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨٦/١٢/٤

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . أحمد عصمت عبد المجيد

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على اتفاقية منحة بمبلغ ٣ مليون دولار الموقعة  
في ١٩٨٦/٣/٣١ بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة  
الأمريكية لتسويل المرحلة الأولى من مشروع العلم والتكنولوجيا  
من أجل التنمية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على لفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاقية منحة بمبلغ ٣ مليون دولار الموقعة في ١٩٨٦/٣/٣١ بين  
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لتسويل المرحلة الأولى من  
مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، وذلك مع التحفظ بشرط  
التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ المحرم سنة ١٤٠٧ ( ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٦ )

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١١ من ربيع الآخر

سنة ١٤٠٧ الموافق ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

مشروع الوكالة رقم ٢٦٣ - ١٤٠

اتفاقية منحة

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

لمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية

بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣١

مشروع الوكالة رقم ٢٦٣ - ١٤٠

اتفاقية منحة مشروع

بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣١

بين

جمهورية مصر العربية ( الممنوح )

و

الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

« الوكالة » .

مادة ١ - الاتفاقية :

الغرض من هذه الاتفاقية هو تحديد مفهوم الطرفين المشار اليهما بعاليه  
( الطرفان ) فيما يتعلق بتعهد « الممنوح » بتنفيذ المشروع الوارد وصفه  
أدناه وكذلك فيما يتعلق بتمويل المشروع بواسطة الطرفين .

مادة ٢ - المشروع :

بند ٢ - ١ - تعريف المشروع :

المشروع الذي سيرد وصفه في الملحق رقم (١) يتكون من تقديم مساعدات  
فنية ، تدريب ، ومشتريات وسلع وغير ذلك من الموارد اللازمة لحل مشاكل  
التنمية ونقل التكنولوجيا بحيث تواجه احتياجات المستخدم النهائي وذلك في  
مجالات :

( أ ) مكافحة أمراض الطفولة الحرجة .

( ب ) الإنتاجية .

( ج ) التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا .

يتضمن المشروع مرحلتين . المرحلة الأولى وهي تتكون من اجراء تحاليل وتدرّيات وخدمات استشارية . وسلع وغير ذلك من المساعدات اللازمة لبدء المشروع ، والمرحلة الثانية وهي عبارة عن تنفيذ المكونات المحددة الخاصة بالمشروع كل مكون سيراجع وسيتمفق عليه الطرفان .

الملحق رقم (١) المرفق سيبين التعريف بالمشروع المشار اليه بعاليه وفي حدود التعريف السابق للمشروع فان عناصر الوصف التفصيلي الواردة في الملحق رقم (١) يجوز تغييرها عن طريق اتفاق كتابي للممثلين المفوضين للأطراف الوارد ذكرهم في بند ٨ - ٢ دون تعديل رسمي لهذه الاتفاقية .

بند ٢ - ٢ - الاضافات المسالية والطبيعية المرحلية للمشروع :

(أ) مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المشروع سوف تقدم على دفعات الدفعة الأولى منها تتاح لغرض تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع طبقا للبند ٣ - ١ من هذه الاتفاقية وتخضع الدفعات التالية للاتفاق المتبادل على تفصيلات مكونات المرحلة الثانية من المشروع لدى توفر الأموال للوكالة لهذا الغرض وللإتفاق المتبادل بين الطرفين وذلك عندما يحين موعد تقديم دفعة تالية .

(ب) في خلال الفترة الكلية المحددة لاتمام المساعدة للمشروع المذكور في هذه الاتفاقية فان لكل من الطرفين بناء على التشاور بينهما قد يحددان في خطابات تنفيذية للمشروع الفترات الزمنية المناسبة لاستخدام المبالغ المنوحة من الوكالة لكل دفعة أو مكون من المساعدة .

مادة ٣ - التمويل :

بند ٣ - ١ - المنحة :

لمساعدة « المنوح » في تغطية تكاليف تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع ، فإن الوكالة طبقا لقانون المساعدات الخارجية الصادر عام ١٩٦١ ( المعدل ) توافق على منح ( المنوح ) في ظل شروط هذه الاتفاقية مبلغا لا يزيد عن ثلاثة مليون دولار أمريكي ( ٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ) « المنحة » .

يمكن استخدام المنحة في تمويل التكاليف بالنقد الأجنبي كما هو محدد في بند ٦ - ١ والتكاليف بالعملة المحلية كما هي محددة في البند ٦ - ٢ للسلع والخدمات المطلوبة للمشروع وذلك بشرط ألا تزيد التكاليف للمرحلة الأولى من الاتفاقية على ما يعادل مليون ونصف مليون دولار أمريكي ( ١٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ) هذا الا اذا اتفق الطرفان كتابة على غير ذلك .

بند ٣ - ٢ - موارد « المنوح » للمشروع :

(أ) يوافق « المنوح » على أن يوفر أو يعمل على توفير كل الأرصدة المالية للمشروع بالإضافة الى المنحة وكذلك كل الموارد الأخرى المطلوبة للتنفيذ الفعال للمشروع وفي الوقت المناسب .

(ب) من المتوقع أن لا تقل المبالغ التي يقدمها « المنوح » للمرحلة الأولى من المشروع عن مائتين وخمسة وستين ألف جنيه مصرى ( ٢٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ) شاملة التكاليف التي يتحملها على أساس عيني .

بند ٣ - ٣ - تاريخ اكمال المساعدة للمشروع :

(أ) اكمال المساعدة للمشروع وهو ٣٠ يونيو ١٩٨٨ للمرحلة الأولى و ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ للمرحلة الثانية أو أى تاريخ آخر يتفق عليه

الطرفان كتابة وهو التاريخ الذي يقدر فيه الطرفان أن كافة الخدمات الممولة من المنحة ثم إنجازها وأن كافة السلع الممولة في ظل المنحة قد تم تقديمها كما هو متوقع في ظل هذه الاتفاقية .

(ب) فيما عدا ما قد يوافق عليه لطرفان كتابة فان الوكالة لن تصدر أو توافق على أية مستندات تخول الصرف من المنحة لخدمات تم تأديتها بعد تاريخ اكتمال المساعدة للمشروع أو لسلع زود بها المشروع كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية بعد هذا التاريخ ، حسبما يسكن تطبيقه .

(ج) طلبات السحب المصحوبة بالمستندات الضرورية التي تدعوها والموضحة في خطابات تنفيذية للمشروع يجب أن تتلقاها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو أى بنك مذكور في بند ٧ - ١ في موعد لا يتجاوز تسعة ( ٩ ) أشهر تالية لتاريخ اكتمال المساعدة للمشروع المطبق أو أى فترة أخرى توافق عليها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كتابة وبإقضاء هذه الفترة يجوز للوكالة أن تخفض قيمة المنحة بعد اخطار « المنوح » كتابة بكل أو بعض المبالغ الواردة في طلبات السحب المصحوبة بالمستندات الضرورية التي تدعوها والموضحة في خطابات تنفيذية للمشروع والتي لم تسلمها قبل انقضاء الفترة المذكورة .

مادة ٤ - متطلبات سابقة على السحب من المنحة :

بند ٤ - ١ - السحب الأول :

قبل صرف أى مبلغ في ظل هذه الاتفاقية أو قبل اصدار الوكالة لأية مستندات يتم السحب بمقتضاها فانه فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة فان

« الممنوح » سيزود الوكالة وبطريقة مقبولة من حيث الشكل والمضمون ببيان بأسماء ووظائف الأشخاص الذين سيثلون « الممنوح » طبقاً لبند ٨ - ٢ وكذلك نماذج توقيعات كل الأشخاص لمحددين بهذا البيان

بند ٤ - ٢ - السحب الإضافي للمرحلة الثانية :

قبل سحب أى مبلغ أو إصدار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لأية مستندات يتم السحب بمقتضاها من هذه الاتفاقية لتمويل المكونات المحددة للمرحلة الثانية من المشروع فإنه فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة فإن « الممنوح » سوف يزود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبطريقة مقبولة من حيث الشكل والمضمون بالآتي :

(أ) دليل على أنه ستتكون لجنة عليا وسكرتارية فنية لكل مكون من مكونات المرحلة الثانية وتكون ذات مسؤوليات محددة .

(ب) بيان بأسماء ووظائف ونماذج توقيعات السيد مدير السكرتارية الفنية لكل مكون من مكونات المشروع ودليل على سلطة هذا لشخص لتمثيل هذا المكون لخدمة أهداف المشروع .

(ج) أية مستندات أو معلومات معقولة تتعلق بالمشروع قد تطلبها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وذلك بعد التصميم والاتفاق على كل مكون من مكونات المرحلة الثانية .

بند ٤ - ٣ - الاخطار :

عندما تقرر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن المتطلبات السابقة والمحددة قد تم استيفائها فإنها ستخطر الممنوح بذلك فوراً .

بند ٤ - ٤ - التاريخ النهائى لاستيفاء المتطلبات السابقة :

(أ) إذا لم يتم استيفاء جميع المتطلبات المحددة فى بند ٤ - ١ خلال مائة وعشرين ( ١٢٠ ) يوماً من تاريخ هذه الاتفاقية أو أى تاريخ لاحق



توافق عليه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كتابة فانه يجوز  
للكالة حسبما يترأى لها أن تقوم بانهاء هذه الاتفاقية عن طريق  
اخطار كتابي « للممنوح » .

(ب) اذ لم يتم استيفاء جميع الشروط المحددة في بند ٢ - ٢ خلال اوقات  
سوف يتم تحديدها فيما بعد في تعديلات اتفاقية منحة المشروع أو  
في خطابات تنفيذ المشروع أو تاريخ قد يحدد كتابة فيما بعد عن  
طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فان الوكالة قد تلغى الجزء  
غير المسحوب من هذه المنحة الى الحد الذي لا يلغى ما يكون هناك  
ارتباط عليه مع طرف ثالث ، وقد تنهى هذه الاتفاقية باخطار كتابي  
للممنوح .

مادة ٥ - احكام خاصة :

بند ٥ - ١ - تقييم المشروع :

يوافق الطرفان على وضع برنامج للتقييم كجزء من المشروع وفيما عدا  
ما قد يتفق عليه الطرفان كتابة فان البرنامج سوف يتضمن خلال تنفيذ المشروع  
وفي موقع أو أكثر بعد ذلك ما يلي :

(أ) تقييم التقدم نحو تحقيق أهداف المشروع .

(ب) تحديد وتقييم مجالات المشاكل التي تقف حائلا دون تحقيق الأهداف .

(ج) تقدير كيفية استخدام هذه المعلومات للتغلب على مثل هذه المشاكل .

(د) تقييم بقدر الامكان التأثير الناتج عن التنمية الشاملة في المشروع .

بند ٥ - ٢ - مراجعات دورية :

كلا الطرفين بالاضافة الى ممثلين من كل مكون من مكونات المشروع  
سوف يجتمعون على الأقل سنويا لمراجعة ومناقشة العناصر الأساسية لتقديم  
المشروع والموضوعات العامة والتخطيط المستقبلي .

## بند ٥ - ٣ - التصديق :

يتخذ الممنوح جميع الخطوات الضرورية لاستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لهذه الاتفاقية وتخطر الوكالة بذلك في أسرع وقت ممكن .

## بند ٥ - ٤ - أحكام المرحلة الثانية :

يتفق الطرفان على هذه الأحكام عند الاتفاق على تفاصيل كل مكون من مكونات المرحلة الثانية .

## مادة ٦ - مصدر الشراء :

## بند ٦ - ١ - التكاليف بالعملة الأجنبية :

سوف تستخدم المسحوبات طبقاً لبند ٧ - ١٣ على سبيل الحصر في تمويل تكاليف السلع والخدمات التي يتطلبها المشروع والتي يكون مصدرها وأصلها في الولايات المتحدة ( مجموعة القواعد الجغرافية للوكالة ونسول بها في وقت اصدار الطلبات أو تنفيذ العقود الخاصة بهذه السلع والخدمات ) ( تكاليف بالنقد الأجنبي ) . هذا فيما عدا ما قد توافق عليه الوكالة كتابة وفيما عدا ما هو منصوص في « ملحق الشروط النظمية الخاصة بمنح المشروعات » جزء ج - ١ (ب) فيما يتعلق بالتأمين البحري .

## بند ٦ - ٢ - تكاليف بالعملة المحلية :

سوف تستخدم المسحوبات طبقاً للبند ٧ - ٢ على سبيل الحصر في تمويل تكاليف السلع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تكون مصر هي مصدرها وكذلك السلع والخدمات التي يكون أصلها في مصر وذلك فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة ( تكاليف بالعملة المحلية ) .

## مادة ٧ - السحب :

## بند ٧ - ١ - السحب لتكاليف النقد الأجنبي :

( أ ) بعد استيفاء الشروط السابقة فإنه يمكن للممنوح له أن يحصل على

مسحوبات من الأرصدة المتاحة من المنحة لتكاليف النقد الأجنبي للسلع والخدمات التي يحتاجها المشروع بما يتفق مع شروط هذا الاتفاق عن طريق الرسائل التالية التي قد يتفق عليها الطرفان .

١ - عن طريق امداد الوكالة بالوثائق الضرورية المؤيدة كما تحددها خطابات التنفيذ وهي :

( أ ) طلبات اعادة السحب لهذه السلع والخدمات .

(ب) طلبات للوكالة لشراء السلع والخدمات للمشروع بالنيابة عن الممنوح .

٢ - عن طريق مطالبة الوكالة باصدار خطابات ارتباط بمبالغ معددة :

( أ ) لبنك أو أكثر من البنوك الأمريكية المقبولة لدى الوكالة وتلتزم بمقتضاها باعادة الدفع لهذا البنك أو البنوك للمدفوعات التي قامت بها للمقاولين أو الموردين بمقتضى خطابات الاعتماد أو غيرها لمثل هذه السلع والخدمات .

(ب) الى واحد أو أكثر من المقاولين أو الموردين مباشرة ملزما بذلك الوكالة بالدفع لهم نظير السلع والخدمات .

(ب) ستمول مصاريف البنوك التي يتحملها الممنوح فيما يتعلق بخطابات الارتباط وخطابات الاعتماد من المنحة مالم يخطر الممنوح الوكالة بخلاف ذلك ويمكن أيضا أن تمول بعض المصاريف الأخرى من المنحة اذا اتفق على ذلك .

بند ٧ - ٢ - السحب لتكاليف النقد المحلي :

( أ ) بعد استيفاء الشروط السابقة فانه يمكن للممنوح أن يحصل على مسحوبات من الأرصدة المتاحة من المنحة لتكاليف النقد المحلي التي

يحتاجها لمشروع بما يتفق مع شروط هذا الاتفاق عن طريق امداد  
للووكالة بطلبات لتمويل هذه النفقات مصحوبة بالوثائق المؤيدة  
الضرورية كما تحددها خطابات التنفيذ الخاصة بالمشروع .

(ب) ويمكن للوكالة الحصول على العملة المحلية المطلوبة لهذه المسحوبات  
عن طريق الشراء بالدولار الأمريكى . وللدولارات المساوية للعملة  
المحلية التى ستتاح طبقا للاتفاق سيكون نفسه مبلغ الدولارات الذى  
ستحتاجه الوكالة للحصول على العملة المحلية .

بند ٧ - ٣ - أشكال أخرى من السحب :

يمكن اجراء مسحوبات من هذه المنحة من خلال وسائل أخرى حسبما يتفق  
عليه الطرفان كتابة .

بند ٧ - ٤ - سعر الصرف :

بخلاف ما قد يتم تحديده تحت البند ٧ - ٢ فانه اذا حولت أرصدة المنحة  
لمصر عن طريق الوكالة أو أى وكالة خاصة أو عامة لأغراض وفاء الوكالة بالتزاماتها  
فعلى الممنوح أن يقوم بعمل الترتيبات الضرورية التى من شأنها أن تحول  
الأرصدة الى عملة جمهورية مصر العربية وفقا لأعلى سعر صرف سائد ومعلن  
للعلة الأجنبية من جانب السلطات المعنية فى جمهورية مصر العربية .

مادة ٨ - متنوعات :

بند ٨ - ١ - الاتصالات :

أى اخطار أو طلب أو مستند أو اتصال آخر مقدم من الوكالة أو «الممنوح»  
وفقا لهذا الاتفاق سوف يكون كتابة أو برقيا أو بالتلكس ويعتبر أنه قد أرسل  
فعلا اذا تم تسليمه الى الطرف الموجه اليه على أى من العناوين التالية :

الى المنوح :

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

٨ شارع عدلى - الدور السابع

القاهرة - مصر

الى الوكالة :

وكالة التنمية الدولية الأمريكية

سفارة لولايات المتحدة

القاهرة - مصر

الى الهيئات المنفذة :

أكاديمية البحث العلمى

١٠١ شارع القصر العينى

القاهرة - مصر

( هذا سوف يتحدد فيما بعد عند الاتفاق المتبادل على مكونات المرحلة الثانية هيئات تنفيذية أخرى ) .

جميع هذه الاتصالات سوف تكون باللغة الانجليزية الا اذا وافق الطرفان على خلاف ذلك كتابة ويمكن تغيير العناوين المذكورة أعلاه وذلك بإرسال اشعار .

بند ٨ - ٢ - الملون :

لكل الأغراض المتعلقة بهذه الاتفاقية سوف يمثل « المنوح » بنائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي و/أو رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية ووزير التعليم العالى والبحث العلمى أو رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ويمثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الشخص الذى يشغل أو يقوم بعمل مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

بالقاهرة ويجوز لكل من هؤلاء باخطار كتابي تعيين ممثلين اضافيين لممارسة كافة المهام فيما عدا المهام الواردة في بند ٢-١ لمراجعة عناصر الوصف التفصيلي في الملحق رقم (١) وتسلم أسماء ممثلي ( المند ) ونساذج توقيعاتهم للموكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهي تقبل أى مستند يحمل توقيع هؤلاء الممثلين بخصوص تنفيذ هذه الاتفاقيات على أنه مستند معتمد وذلك لحين استلام اخطار كتابي بسحب السلطات بالمنوحة لهم .

بند ٨ - ٣ - لغة الاتفاقية :

تحرر هذه الاتفاقية باللغتين الانجليزية والعربية وفي حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يرجح النص الانجليزي .

بند ٨ - ٤ - ملحق الشروط النمطية :

ملحق الشروط النمطية الخاصة بمنحة مشروع ( ملحق ٢ ) مرفق مع الاتفاقية ويعبر جزءا منها .

واشهادا على ما تقدم فقد تم في التاريخ المذكور أعلاه التوقيع على هذه الاتفاقية بأسماء الممثلين المفوضين تفويضا صحيحا لكل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية :

عن جمهورية مصر العربية	عن الولايات المتحدة الأمريكية
الاسم : د. كمال احمد الجنزورى	الاسم : نيكولاس فالبيوتس
الوظيفة : نائب رئيس الوزراء	الوظيفة : السفير الأمريكى
وزير التخطيط والتعاون الدولى	
الاسم : احمد عبد السلام زكى	الاسم : فرانك كمبل

الوظيفة : رئيس قطاع التعاون الاقتصادى	الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية
مع الولايات المتحدة الأمريكية	للتنمية الدولية بمصر

## الجهة المنفذة

واشهادا من الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية ، وقع ممثلها عليها بأسمائهما :

عن أكاديمية البحث العلمي  
والتكنولوجي

الاسم : د. محمد كامل محمود

الوظيفة : رئيس الأكاديمية

عن وزارة التعليم العالي  
والبحث العلمي

الاسم : د. فتحى محمد على

الوظيفة : وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

## اتفاقية منحة مشروع

ملحق (١)

وصف المشروع

أولاً - غرض المشروع :

الغرض من هذا المشروع مساعدة مجتمع العلم والتكنولوجيا المصرى على حل مشاكل التنمية فى مصر والسيطرة عليها من خلال التكنولوجيا والبحث التطبيقى فى مجالات الصحة والاتاجية والعلم والتكنولوجيا .

والغرض من المشروع ككل بحث الآتى :

١ - زيادة مشاركة العلم والتكنولوجيا الى أقصى ما يمكن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

٢ - دعم وتنمية الأنظمة الداخلية والتعاون الداخلى فى المؤسسات .

٣ - تطوير وتقديم ونقل التكنولوجيا لمواجهة الاحتياجات الهامة التى تحددها بدقة القطاعات المستفيدة .

ثانياً - الوصف :

من المتوقع أن يستغرق تنفيذ مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ثمانى سنوات وتقدر أن تكون تكلفته الآتى :

(أ) منحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تبلغ ١٣١٦ مليون دولار تقريباً .

(ب) مشاركة من الحكومة المصرية مقدارها ٥٤٧ مليون جنيه بما فيها التكاليف على أساس عيى .



ويطالب هذا المشروع بإيجاد تكامل بين الموارد المصرية وموارد الوكالة الأمريكية لحل المشاكل ذات الأولوية والأكثر تعقيدا في مجالات الصحة ، واستخدام الأراضي ، والطاقة الانتاجية الريفية والصناعية ويركز المشروع بصفة أساسية على حل مشاكل التنمية ونقل التكنولوجيا لمواجهة احتياجات المستخدم النهائي .

ويتضمن الغرض العام للمشروع ما يلي :

١ - بناء القدرات التي تم تطويرها من خلال مشروعات سابقة بين الوكالة والحكومة المصرية ( مثل الربط بين الجامعات ، وتطبيق العلم والتكنولوجيا ، ودراسات تخطيط التنمية ) .

٢ - انشاء نظم لادارة البحث والتنمية وعمليات البحث والتنمية التي ستستمر بعد اكمال المشروع .

٣ - تنسية الوسائل لزيادة فاعلية نقل التكنولوجيا .

والمشروع هو اطار شامل ويتكون من ثلاثة مجالات تمهيدية جديدة تسمى مكونات للمشروع وهي :

١ - أمراض الطفولة الحرجة : هذا المكون عبارة عن برنامج بحثي شامل وتنمية يشمل بحوث أساسية وتطبيقية لاكتشاف وتطوير وسائل التطعيم للتحكم في ولعلاج أمراض البلهارسيا في مصر .

٢ - الانتاجية : يساعد هذا المكون الحكومة المصرية على الاستخدام خلال الاستخدام الأفضل للأراضي القاحلة وتخفيض استهلاك الطاقة . وتم الفعال لمواردها البشرية والرأسمالية والطبيعية عن طريق زيادة الانتاجية من تحديد عدد (٢) من الأنشطة المبدئية :

(أ) استخدام الأراضي : ويهدف الى تطوير نظم نموذجية ليتم استخدامها لاختيار أفضل القرارات ذات التكلفة الأقل فيما يتعلق باستخدام الأراضي القاحلة وشبه القاحلة لأغراض الاسكان أو الصناعة أو الزراعة .

(ب) ادارة الطاقة والتدريب : ويهدف الى تشجيع والاسراع في الأخذ بتكنولوجيات طاقة عالية الكفاءة وتطبيقات عملية من جانب مستهلكي الطاقة ، ولأحداث تطوير أكثر في القدرات الفنية والادارية المتبعة في انتاج الطاقة واستخدامها وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة .

٣ - التعاون العلى والتكنولوجى : يعمل هذا المكون على تطوير البحث فى المشاكل الهامة الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه مصر سواء على المستوى القومى أو المحافظات ، وذلك عن طريق البحوث التى تشمل مجالات استخدام المياه ، تحسين الانتاجية الريفية ، ومواد البناء والهندسة الوراثية فى الزراعة واستخدام الالكترونيات الدقيقة ( الميكرو الكترونات ) .

ثالثا : تنفيذ المشروع :

يقوم بتنفيذ مكونات المشروع هيئات حكومية مصرية مختلفة ومراكز البحوث والجامعات المتخصصة فى المجالات البحثية للمشروع المبين أعلاه وهذه تم تحديدها مؤقتا فى وصف كل مكون ، وتكون المرحلة الأولى من المشروع هى تصميم للأنشطة التابعة لكل مكون وتمويل تكاليف بعض هذه الأنشطة الأساسية مثل شراء السلع والخدمات الفنية والبحاث والدعم المعقول للتدريب وسيبدأ تنفيذ كل مكون بعد الموافقة على تصميمه وتمويله وذلك عن طريق التعديل فى اتفاقية المنحة .

ويتكون النظام الإداري من لجنة إشراف علي سياسة المشروع لضمان تحقيق أنشطة المشروع لأهداف مكلفاته وتتبع اللجنة سكرتارية فنية تشارك في مسؤولية الأنشطة الفرعية المتعلقة بالتصميم والتنفيذ والإشراف واتخاذ قرارات التشغيل اليومية ويساعد هذه اللجنة استشاريون إذا اقتضى الأمر .

وسيكون لكل مكون في هذا المشروع جهة تنفيذية مسؤولة عن الإدارة والتنسيق لكل الأنشطة التابعة لهذا المكون . وحيث أن التحديد النهائي سيتبلور لكل مكون فإن الجهات المنفذة التي تم تحديدها مبدئياً ما هي :

١ - مكافحة أمراض الطفولة الحرجة - وزارة الصحة .

٢ - الاتاجية :

(أ) تخطيط استخدام الأراضي - وزارة الاسكان والتعمير والمجتمعات

الجديدة .

(ب) الطاقة - وزارات الصناعة والكهرباء والبتروا .

٣ - العلم والتكنولوجيا : وهذا المكون الخاص بالتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا وغالبية بحوث فستقوم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث التابعة للأكاديمية باعتبارها جهات محتمل مشاركتها في التنفيذ وخلال التصميم النهائي لكل مكون وعند تنفيذ أنشطته وتعرف احتياجاته سيتم تحديد دور وزارات أخرى وجامعات وأجهزة حكم محلي وهيئات استشارية خاصة وشركات ومجموعات مهنية .

رابعا - خطة التمويل :

يتضمن تمويل المشروع الآتي :

(أ) تخصيص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمبلغ ٣ مليون دولار

أمريكي للرحلة الأولى من المشروع .

(ب) تخصيصات اضافية من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقدر بـ ١٢٨٠٦ مليون دولار اضافي للمرحلة الثانية من المشروع .

ويساعد المشروع في تمويل التكاليف بالعملة الأجنبية والمحلية للسلع والخدمات اللازمة للمشروع .

ويُلخص الجدول رقم (١) تكاليف المرحلة الأولى من المشروع ، وهي تتضمن : تحليلات تفصيلية بغرض تصميم مكونات المشروع الثلاثة ( ١٠٢ مليون دولار تقريباً ) وبدء الأنشطة ( ١٠٨ مليون دولار تقريباً ) كالخدمات الاستشارية والتدريب والمعدات وغيرها من الخدمات الفنية والمعقولة اللازمة لبدء المشروع ويشمل شراء المعدات والمواد والتوريدات وقطع الغيار والأجهزة ومكملاتها وأجهزة الحاسبات الالكترونية بأنواعها ووسائل النقل (باستثناء سيارات الركوب) .

وسيتِم خلال المرحلة الأولى إعداد خطط مالية تفصيلية لتكاليف المرحلة الثانية بالعملة الأجنبية والمحلية متضمنة مبررات لتقدير التكلفة .

ولإعطاء مرونة في إتاحة التمويل لتنفيذ المشروع ستتخذ الخطوات التالية :  
(١) قد يتم تعديل المبالغ بين البنود في مكون المشروع الواحد في حدود لا تتعدى ١٥٪ من كل بند .

(ب) تحول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي المبالغ من مكون الى آخر ، ويكون المعيار الأساسي للتحويل وهو التقدم أو التأخير في التنفيذ بما يتيح الاسراع في عملية التنفيذ .

## جدول

## ميزانية توضيحية لتمويل

مرحلة ما قبل بدء الأنشطة			فريق التصميم			مكونات النشاط
مساهمة الحكومة المصرية بالجنه المصري	مساهمة الوكالة مقومة بالدولار		مساهمة الحكومة المصرية بالجنه المصري	مساهمة الوكالة مقومة بالدولار		
	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية		بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	
٧٠,٠	١١٠,٠	٦٩٠,٠	٢٠,٠	٥٠,٠	٤٥٠,٠	١ - أمراض الطفولة الحرجة
						٢ - الإنتاجية :
١٥,٠	٨٥,٠	١٧٥,٠	٥,٠	١٠,٠	٦٠,٠	(أ) استخدام الأراضي
٣,٤	١٥,٠	٣٥,٠	١,٥	٢٠,٠	٢٣٠,٠	(ب) إدارة الطاقة
-	-	-	١,١	٢٠,٠	١٥٠,٠	(ج) التدريب في مجال الطاقة
١٣٠,٠	٣٣,٠	٣٢٠,٠	١٠,٠	٢٠,٠	١٠٠,٠	٣ - التعاون العلمي والتكنولوجي
٢١٨,٤	٥٤٠,٠	١٢٢٠,٠	٣٧,٦	١٢٠,٠	٩٩٠,٠	الإجمالي ... ..

وهذا يتضمن التدريب والخدمات الاستشارية وشراء السلع والحوافز ودعم البحوث

رقم (١)  
المرحلة الأولى من المشروع

مساهمة الحكومة المصرية بالآلاف جنيه	الإجمالي		الطوارئ			
	الإجمالي	مساهمة الوكالة مقومة بالدولار		مساهمة الحكومة المصرية بالجنيه المصري	مساهمة الوكالة مقومة بالدولار	
		بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية		بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية
٩٣,٠	١٣٦٠,٠	١٨٠,٠	١١٨٠,٠	٣,٠	٢٠,٠	٤٠,٠
٢١٠	٣٥٠,٠	١٠٠,٠	٢٥٠,٠	١,٠	٥,٠	١٥,٠
٤,٩	٣٠٠,٠	٣٥,٠	٢٦٥,٠	—	—	—
١,١	١٨٠,٠	٢٠,٠	١٦٠,٠	—	—	١٠,٠
١٤٥,٠	٨١٠,٠	٣٦٥,٠	٤٤٥,٠	٥,٠	١٥,٠	٢٥,٠
٢٦٥,٠	٣٠٠٠,٠	٧٠٠,٠	٢٣٠٠,٠	٩,٠	٤٠,٠	٩٠,٠

وغيرها من الخدمات الفنية والمعقولة .

## ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع

## تعريفات :

كما هي مستعملة في هذا الملحق فان « الاتفاقية » تشير الى اتفاقية منحة المشروع المرفق بها هذا الملحق والذي يكون جزءا منها . وللتعريفات المستخدمة في هذا الملحق نفس المعنى أو الاشارة كما هي في الاتفاقية .

## مادة (أ) خطابات تنفيذ المشروع :

لمساعدة الممنوح على تنفيذ المشروع ، ستقوم الوكالة من وقت لآخر بإصدار خطابات تنفيذ المشروع تتضمن معلومات اضافية بخصوص الأمور التي ورد ذكرها في الاتفاقية ويجوز أن يستخدم الأطراف أيضا خطابات تنفيذ مشتركة يتفق عليها لتأكيد وتسجيل فهمهم المتبادل لأوجه تنفيذ هذه الاتفاقية وسوف لا تستخدم خطابات التنفيذ لتعديل نص الاتفاقية ، ولكن استخدامها لتسجيل التعديلات أو الاستثناءات التي تسمح بها الاتفاقية شاملة تعديل عناصر الوصف التفصيلي للمشروع في الملحق رقم (١) .

## مادة (ب) تعهدات عامة :

## بند ب - ١ - التشاور :

سيتعاون الطرفان لضمان تحقيق الغرض من هذه الاتفاقية ، ومن أجل هذا الهدف فان الأطراف وفقا لطلب أي منهما سيتبادلان الآراء عن مدى تقدم المشروع والوفاء بالالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية وما يؤديه المستشارون أو المتعاقدون أو الموردون المرتبطون بالمشروع وغيرها من المسائل المرتبطة بالمشروع .

## بند ب - ٢ - تنفيذ المشروع :

## سيقوم الممنوح بالآتي :

(١) تنفيذ المشروع أو العمل على تنفيذه بالدقة والكفاءة الواجبين طبقا للأساليب الفنية والمالية والإدارية السليمة طبقا للمستندات والخطط والمواصفات والعقود والجداول أو غيرها من الترتيبات وأي تعديلات فيها توافق عليها الوكالة طبقا لهذه الاتفاقية .

(ب) توفير الموردين ذوي المؤهلات والخبرة وتدريبهم حيثما يكون ذلك مناسباً لصيانة وتشغيل المشروع وإدارة المشروع بطريقة تؤكد تحقق النجاح المستمر لأغراض المشروع ، كما هو مطبق للنشاطات المستمرة .

### بند ب - ٣ - استخدام السلع والخدمات :

(١) سوف تخصص للمشروع حتى اتمامه أى موارد تمول من المنحة ما لم توافق الوكالة على خلاف ذلك كتابة وتستخدم بعد ذلك لتعزيز الأهداف المرجوة من تنفيذ المشروع .

(ب) فيما عدا ما قد توافق عليه الوكالة لا تستخدم السلع والخدمات الممولة من المنحة لتطوير أو مساعدة أى مشروع بتلقى معونة أجنبية أو نشاط مرتبط أو ممول عن طريق دولة غير واردة في الدليل رقم ٩٣٥ من كتاب اللائحة الجغرافية الخاص بالوكالة حسب ما هو معمول به وقت الاستخدام .

### بند ب - ٤ - الضرائب :

(١) تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقاً للقوانين السارية في إقليم الممنوح .

(ب) إذا حدث أن (١) أى متعاقد شاملاً أى هيئة استشارية وأى أفراد تابعين للتعاقد سيمولون من المنحة وأى ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات ، و (٢) أى عملية شراء للسلع تمول من المنحة لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية في إقليم المقترض فسيقوم المقترض كما هو وارد في خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التي دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة في هذه المنحة .



بند ب - ٥ - التقارير - السجلات - الفحص - المراجعة :

سيقوم الممنوح بما يلي:

(أ) امداد الوكالة بأى معلومات أو تقارير متعلقة بالمشروع وبهذه الاتفاقية طبقاً لما قد تطلبه الوكالة بـ رة معقولة .

(ب) الاحتفاظ أو العمل على الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المتعلقة بالمشروع والاتفاقية والكافية لأن تثبت بدون حدود تسليم واستخدام البضائع والخدمات المتاحة من المنحة وذلك بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والأساليب المطبقة السليمة وتتم مراجعة هذه الدفاتر والسجلات بانتظام بما يتفق مع المستويات المقبولة للمراجعة بوجه عام ويتم الاحتفاظ بها لمدة ثلاث سنوات بعد تاريخ آخر سحب تجريبه الوكالة ، مثل هذه الدفاتر والسجلات ستكون كافية لإظهار طبيعة ومدى عروض الموردين المحتملين للسلع والخدمات المتاحة وأساس منح العقود والأوامر والتقدم الشامل نحو اتمام المشروع .

(ج) اعطاء الفرصة لممثلى أحد الأطراف المعتمدين فى كل الأوقات المناسبة للفحص على المشروع واستخدام السلع والخدمات الممولة بواسطة هذا الطرف وكذلك الدفاتر والسجلات وغيرها من المستندات المتعلقة بالمشروع والمنحة .

بند ب - ٦ - استكمال المعلومات :

يؤكد الممنوح :

(أ) ان الوقائع والظروف التى أخطر بها الوكالة أو أدت الى اخطار الوكالة فى خلال مرحلة الوصول الى اتفاق الوكالة على المنحة دقيقة وكاملة وتشمل كل الوقائع والظروف التى قد تؤثر مادياً على المشروع وتحمل مسؤوليات هذه الاتفاقية .

(ب) أن يخطر الوكالة في الوقت المناسب عن أى وقائع أو ظروف لاحقة تؤثر جوهريا أو يعتقد أنها تؤثر في المشروع أو في تحمل المسئوليات في ظل هذه الاتفاقية •

بند ب - ٧ - مدفوعات أخرى :

يؤكد الممنوح أنه لم ولن يتم حصول أى موظف له على مدفوعات متعلقة بشراء السلع والخدمات المسولة من هذه الاتفاقية باستثناء الرسوم والضرائب وغيرها من المدفوعات المقررة قانونا في دولة الممنوح •

بند ب - ٨ - الاعلام ورفع العلامات :

سيقوم الممنوح بالاعلان المناسب عن المنحة وكذلك المشروع كبرنامج ساهمت فيه الولايات المتحدة وتحديد موقع المشروع ووضع علامة على السلع التي تمولها عن طريق الوكالة كما هو مبين في خطابات تنفيذ المشروع •

مادة ١ - احكام الشراء :

بند ج - ١ - قواعد خاصة :

(أ) أصل ومنشأ السفينة أو الطائرة وقت الشحن ، يعتبر البلد التي سجلت بها السفينة أو الطائرة وقت الشحن هو أصل ومنشأ السفينة أو الطائرة •

(ب) سوف تعتبر أقساط التأمين البحري المفروضة في أرض الممنوح صالحة لتكوين تكاليف بالنقد الأجنبي الا اذا كانت صالحة طبقا للبند ج - ٧ (أ) •

(ج) أى سيارات تمول من هذه المنحة يجب أن تكون من صنع الولايات المتحدة ما لم توافق الوكالة على خلاف ذلك كتابة •

( د ) النقل بالجو الممول في ظل هذه المنحة الملكية أو الأشخاص ( وأمتعتهم الشخصية ) سوف يكون على طائرات عليها علامة الولايات المتحدة وذلك الى أقصى مدى للخدمة التي يمكن أن تتاح بمثل هذه الطائرات وسوف يتم وصف التفاصيل الخاصة بهذا الطلب في خطاب تنفيذ البرنامج .

بند ج - ٢ - تاريخ الصلاحية :

لا يسمح بتمويل أى سلع أو خدمات من المنحة يكون قد تم شراؤها طبقاً لأوامر وعقود أبرمت قبل تاريخ عقد هذه الاتفاقية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة .

بند ج - ٣ - الخطط والمواصفات والعقود :

من أجل ايجاد اتفاق متبادل على المسائل التالية وما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة :

( أ ) سيقوم الممنوح بموافاة الوكالة بما يلي عند اعداده :

١ - أى خطط أو مواصفات أو جداول للشراء أو الانشاء أو عقود أو أى مستندات أخرى متعلقة بالسلع والخدمات التي تمول من المنحة شاملة المستندات المتعلقة بتأهيل واختيار المتعاقدين وتقديم العطاءات والاقتراحات ويتم أيضا تزويد الوكالة بأى تعديلات جوهرية في هذه المستندات عند اعدادها .

٢ - ستزود الوكالة أيضا بمثل هذه المستندات عند اعدادها وهي المتعلقة بأى سلع أو خدمات وتعتبرها الوكالة ذات أهمية كبرى للمشروع وذلك على الرغم من أنها لا تمول من المنحة وسوف تحدد في خطابات تنفيذ المشروع الأوجه المتعلقة بالمسائل المذكورة في هذا البند ( أ ) ( ٢ ) .

(ب) سوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على المستندات الخاصة بتأهيل المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات للسلع والخدمات التي تمول من المنحة وذلك قبل اصدارها ، وسوف تشمل أحكامها معايير ومقاييس الولايات المتحدة .

(ج) سوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على العقود والمتعاقدين الممولة من المنحة للخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات الفنية أو خدمات التشييد أو غيرها من الخدمات أو المعدات أو المواد كما يحدد في خطابات تنفيذ المشروع قبل تنفيذ العقد، وكذلك فإن أى تعديلات جوهرية في هذه العقود سوف توافق عليها الوكالة كتابة قبل تنفيذها .

(د) سوف تقبل الوكالة المؤسسات الاستشارية التي يستخدمها الممنوح للمشروع والتي لا تمول من المنحة كما تقبل مجال خدماتها والأفراد الملحقين بالمشروع كما تحددها الوكالة وكذلك المتعاقدين للتشييد الذين يستخدمهم الممنوح للمشروع والذين لا يمولون من المنحة .

بند ج - ٤ - الثمن المعقول :

لن تدفع أكثر من الأثمان المعقولة لأى من السلع أو الخدمات التي تمول كلياً أو جزئياً من المنحة وسوف تمول هذه العقود على أساس عادل وتنافس الى أقصى حد ممكن .

بند ج - ٥ - اخطار الموردين المحتملين :

لمنح جميع شركات الولايات المتحدة فرصة للمساهمين في توريد السلع والخدمات التي تمول من المنحة ، يقوم الممنوح باعداد الوكالة بالبيانات المتعلقة بها كما تطلبها الوكالة وفي الأوقات التي تحددها طبقاً لخطابات تنفيذ المشروع .

بند ج - ٦ - الشحن :

(أ) لا يسمح بتمويل السلع التي تنقل الى أرض الممنوح من المنحة اذا نقلت سواء :

١ - عن طريق سفينة أو طائرة تحمل علم دولة غير واردة في اللائحة الجغرافية للوكالة رقم ٩٣٥ السارية وقت الشحن ، أو

٢ - عن طريق سفينة أخطرت الوكالة كتابة الممنوح بأنها غير مقبولة ، أو

٣ - عن طريق سفينة أو طائرة لم تحصل على الموافقة المسبقة للوكالة .

(ب) لا يسمح بأن يمول من المنحة تكاليف نقل السلع أو الأشخاص بالبحر أو الجو وخدمات لتسليم المرتبطة بها اذا ما تمت في الأحوال التالية :

١ - على سفينة تحمل علم دولة لم ينص عليها في الفقرة من الاتفاق المعونة « مصادر الشراء » • تكاليف النقد الأجنبي من الاتفاق بدون الموافقة الكتابية المسبقة للوكالة ، أو

٢ - على سفينة قررت الوكالة في اخطار كتابي الى الممنوح أنها غير مقبولة النقل •

٣ - على سفينة أو طائرة لم تحصل على الموافقة المسبقة للوكالة .

(ج) ما لم تقرر الوكالة عدم توافر السفن الخاصة التجارية التي تحمل العلم الأمريكي وبأسعار معقولة ومناسبة لثأر هذه السفن •

١ - خمسون في المائة ( ٥٠٪ ) على الأقل من الوزن الاجمالي

لكل السلع محسوبة على حدة لكل من ناقلات الشحنات الجافة وناقلات البترول التي تمولها الوكالة والتي يمكن نقلها على سفن تجارية أمريكية مملوكة ملكية خاصة .

٢ - خمسون في المائة (٥٠٪) على الأقل مع عائد في نولون الشحن الاجمالي على الشحنات التي تمول بواسطة الوكالة والمنقولة الى اقليم المنوح على ناقلات شحنات جافة سوف تدفع للسفن التجارية الأمريكية الخاصة أو لحسابها ويجب الوفاء بطلبات المواد ١ ، ٣ من هذا البند بالنسبة لأي شحنة منقولة من موانئ الولايات المتحدة أو أى شحنة منقولة من موانئ دولة أخرى غير موانئ الولايات المتحدة محسوبة على حدة .

بند ج - ٧ - التأمين :

(١) يمكن تمويل التأمين البحري على السلع التي تمولها الوكالة والتي تنقل الى اقليم المنوح كتكاليف بالنقد الأجنبي في ظل هذه الاتفاقية بشرط :

- ١ - أن يتم هذا التأمين على أساس أقل سعر تنافسي متاح .
- ٢ - تدفع المتطلبات المتعلقة بذلك التأمين بنفس العملة التي مولت لها هذه السلع أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل وإذا اتخذ المنوح أو حكومة المنوح عن طريق اصدار قانون أو مرسوم أو لائحة أو تعليمات أو أسلوب تمييز فيما يتعلق بالشراء الممول بواسطة الوكالة، ضد أى شركة تأمين بحرية مصرح لها بمزاولة نشاطها في أى ولاية من الولايات المتحدة ، فإن كل السلع التي شحنت لاقليم المنوح والتي تسول عن طريق الوكالة بمقتضى هذه الاتفاقية سوف يؤمن عليها ضد المخاطر البحرية وسوف يتم مثل هذا التأمين في الولايات المتحدة مع شركة أو شركات مصرح لها بالقيام بالتأمين البحري في إحدى ولايات الولايات المتحدة .

(ب) بخلاف ما قد توافق عليه الوكالة كتابة فإن الممنوح سوف يؤمن أو يتخذ الإلزام نحو تأمين السلع الممولة من المنحة والمستوردة للمشروع ضد المخاطر المتعلقة بنقلها الى مكان استعمالها في المشروع. مثل هذا التأمين سوف يتم طبقاً للأحكام والشروط التجارية التي تنفق والأساليب التجارية السليمة وسوف يغطي القيمة الكاملة للسلع وسوف يستخدم أي تعويض يحصل عليه الممنوح في ظل هذا التأمين لاستبدال أو اصلاح أي ضرر مادي أو أي فقد في السلع المؤمن عليها أو يستخدم في تعويض الممنوح لاستبدال أو اصلاح مثل هذه السلع وسيكون مصدر ومنشأ هذا الاستبدال أو الاحلال من الدول المذكورة في اللائحة الجغرافية للوكالة رقم ٩٣٥ المعمول بها في وقت استبدال وسيكون خاضعاً لأحكام الاتفاقية ما لم يتم الأطراف على خلاف ذلك كتابة .

#### بند ج - ٨ - فائض الملكية الخاص بحكومة الولايات المتحدة :

بوافق الممنوح على استخدام فائض الملكية الخاص لحكومة الولايات المتحدة، كلما أمكن ذلك بدلاً من البنود الجديدة الممولة من المنحة . ويمكن استخدام أموال المنحة لتمويل تكاليف الحصول على هذه المتطلبات للمشروع .

#### مادة (د) الانهاء - التعويضات :

#### بند د - ١ - الانهاء :

يمكن لأي من الطرفين انهاء هذه الاتفاقية عن طريق اخطار كتابي يتم تسليمه للطرف الآخر قبل ثلاثين يوماً . وسيؤدي انهاء هذه الاتفاقية الى انهاء التزامات الأطراف لاتاحة التمويل أو أي موارد أخرى للمشروع طبقاً لهذه الاتفاقية فيما عدا المدفوعات التي التزموا بها طبقاً للارتباطات غير القائمة للانهاء والتي ارتبط بها

مع طرف ثالث قبيل انتهاء هذه الاتفاقية \* بالإضافة الى ذلك فإنه في حالة انتهاء الاتفاقية يسكن للوكالة على تفقتها الخاصة أن تنقل السلع التي مولت في ظل هذه المنحة والتي تم الحصول عليها من خارج دولة الممنوح اذا ما كانت في حالة جيدة تسمح بنقلها ولم تفرغ بعد في موانئ ( الممنوح ) .

بند د - ٢ - اعادة السداد :

( أ ) في حالة السحب الذي لا يكون مؤيما بوثائق رسمية صالحة مطابقة لهذه الاتفاقية والتي لا تتفق أو تستخدم طبقا لهذه الاتفاقية أو التي كانت لسلع وخدمات لا تستخدم بما يتفق مع هذه الاتفاقية فإن للوكالة أن تطالب « الممنوح » باعادة قيمة هذه المسحوبات لها بالدولارات الأمريكية وذلك في خلال ستين يوما من تلقي الطلب بذلك .

( ب ) اذا أدى فشل « الممنوح » في الوفاء بأى التزامات لهذه الاتفاقية والتي أدت الى عدم الاستخدام الفعال في السلع والخدمات الممولة من هذه المنحة كما هو محدد في الاتفاقية فإن للوكالة أن تطالب « الممنوح » باعادة دفع كل أو جزء من المسحوبات التي تمت في ظل هذه الاتفاقية لهذه السلع والخدمات بدولارات أمريكية في خلال ستين يوما بعد تلقي الطلب بذلك .

( ج ) يسرى الحق المتاح تحت البندين ( أ أو ب ) في طلب اعادة الدفع أو السحب لمدة ثلاث سنوات من تاريخ السحب الأخير في ظل هذه الاتفاقية وذلك على الرغم من أى بنود أخرى في الاتفاقية .

( د ) ( أ ) أى اعادة دفع في ظل البند الفرعى ( أ ) و ( ب ) أو ( ٢ ) أى اعادة دفع للوكالة من المتعاقد والمورد والبنك أو أى طرف ثالث فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تمول من المنحة فإن اعادة الدفع المتعلقة



بأسعار غير معقولة أو خطأ في فواتير غير سليمة للسلع والخدمات أو للسلع التي لم تتفق مع المواصفات أو الخدمات التي كانت غير كافية وسوف ( أ ) تتاح أولاً لثمن السلع والخدمات التي يحتاج إليها المشروع وبالحد المعقول و ( ب ) سوف يستخدم الجزء الباقي ان وجد لانقاص قيمة المنح .

( هـ ) أى فائدة أو عوائد أخرى على أرصدة المنحة التي سحبت بواسطة الوكالة ودفعت « للممنوح » في ظل هذه الاتفاقية قبل السماح باستخدام مثل هذه الأرصدة للمشروع سترد الى الوكالة بالدولارات الأمريكية بواسطة « الممنوح » .

بند ٥ - ٣ - عدم التنازل عن التعويضات :

لن يعتبر أى تأخير في ممارسة أى حق أو تعويض لطرف ما فيما يتعلق بالتمويل في ظل هذه الاتفاقية الى اسقاط هذا الحق أو التعويض .

بند ٥ - ٤ - التكاليف :

للممنوح بناء على طلب الوكالة منحها تفويضاً في التصرف لدى تحقيق اخلال بالتزامات تعاقدية أو قصور في الأداء من جانب طرف في عقد ممول كلياً أو جزئياً من الأرصدة الممنوحة بواسطة الوكالة في ظل هذه الاتفاقية .